مجلة الدلتا الدولية للعلوم التجارية ونظم المعلومات

https://djicsi. journals.eKb.eg

النظم الجمركية الخاصة ودورها فى تنمية الصادرات المصرية

إعــداد

د/إيمان على محمد الغرورى

دكتوراة فى الاقتصاد السياسى والتشريعات الاقتصادية

ملخص البحث :

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور النظم الجمركية الخاصة في تعزيز تنمية الصادرات المصرية، باعتبارها أحد المحاور الرئيسية لدعم الاقتصاد الوطني وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. تتناول البحث تحليل تأثير النظم الجمركية مثل نظام "النافذة الواحدة "والإعفاءات الجمركية على تسهيل عمليات التصدير وتقليل التكاليف الزمنية والمادية للمصدرين.

كما يناقش البحث التحديات التي تواجه الصادرات المصرية، مثل ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي نتيجة لسياسات سعر الصرف والتضخم، والالتزام بالمعايير الدولية للجودة والبيئة. ويبرز أهمية تحسين البنية التحتية التجارية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتوسيع الاتفاقيات التجارية لتعزيز الصادرات المصرية.

يقترح البحث ضرورة تبني سياسات شاملة لتحسين النظم الجمركية، مثل تقليل الإجراءات البيروقراطية، ودعم الابتكار الصناعي، وتعميق التصنيع المحلي، إلى جانب التركيز على تطوير القطاعات ذات الأولوية الصناعات الغذائية والهندسية. كما يؤكد البحث على أهمية فتح أسواق جديدة في إفريقيا وآسيا، واستغلال الموقع الجغرافي المميز لمصر كمنصة للتجارة الإقليمية والدولية، وقد خلص البحث إلى أن تحسين النظم الجمركية وتعزيز التعاون بين القطاعات الحكومية والخاصة يمثلان ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة للصادرات المصرية وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية:

النظم الجمركية الخاصة، الضرائب الجمركية، الافراج الجمركى ، الاستيراد، التصدير ،المخلصين

Abstract:

This research aims to study the role of private customs systems in promoting the development of Egyptian exports, as it is one of the main axes of supporting the national economy and increasing competitiveness in global markets. The research analyzes the impact of customs systems, such as the "single window" system and customs exemptions, on facilitating export operations and reducing the time and material costs for exporters.

The research also discusses the challenges facing Egyptian exports, such as the high costs of local production as a result of exchange rate and inflation policies, and adherence to international standards of quality and the environment. It highlights the importance of improving commercial infrastructure, encouraging foreign investment, and expanding trade agreements to enhance Egyptian exports.

The research suggests the necessity of adopting comprehensive policies to improve customs systems, such as reducing bureaucratic procedures, supporting industrial innovation, and deepening local manufacturing, in addition to focusing on developing priority sectors in the food and engineering industries The research also emphasizes the importance of opening new markets in Africa and Asia, and exploiting Egypt's distinctive geographical location as a platform for regional and international trade. The research concluded that improving customs systems and enhancing cooperation between government and private sectors represent a fundamental pillar for achieving sustainable development of Egyptian exports and increasing their contribution to the national economy.

المقدمة

تُعتبر النظم الجمركية الخاصة مبادرات حكومية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز الصادرات من خلال توفير بيئة تجارية محسنة والتسهيلات الجمركية. تعتمد هذه النظم على إنشاء مناطق أو مناطق اقتصادية خاصة داخل البلد، وتوفير مزايا وامتيازات جمركية وضريبية وإدارية للشركات والمستثمرين العاملين في هذه المناطق.

تتضمن النظم الجمركية الخاصة عادةً المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية الحرة. تهدف هذه المناطق إلى تحقيق عدة أهداف، مثل تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تعزيز الصادرات، توفير فرص عمل محلية، تحسين التكنولوجيا والابتكار، وتعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة.

تُمنح الشركات والمستثمرين العاملين في النظم الجمركية الخاصة عادة مزايا جمركية مثل الإعفاءات الجمركية على المواد المستوردة والمواد الخام والمكونات اللازمة للإنتاج، وتسهيلات في إجراءات الجمارك والتصدير والاستيراد، وتخفيضات في الضرائب والرسوم الجمركية. تهدف هذه المزايا إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتعزيز التنافسية للشركات في المنطقة.

أثر النظم الجمركية الخاصة على الصادرات المصرية يمكن أن يكون إيجابيًا على عدة جوانب. قد تساهم هذه النظم في زيادة حجم الصادرات المصرية من خلال توفير بيئة تجارية أكثر جاذبية للشركات المصدرة. يمكن للشركات الاستفادة من التسهيلات الجمركية والضريبية لتحسين تكاليف الإنتاج وزيادة تنافسيتها في الأسواق العالمية.

علاوة على ذلك، يمكن أن تسهم النظم الجمركية الخاصة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، حيث يعتبر التواجد في المناطق الاقتصادية الخاصة فرصة للشركات الأجنبية للاستفادة من المزايا الجمركية والضريبية، وتوفير بيئة أكثر استقرارًا وتنظيمًا للأعمال.

ومع ذلك، ينبغي أيضًا الاخذ في الاعتبار بعض التحديات والاحتمالات المحتملة للنظم الجمركية الخاصة. قد تحتاج هذه النظم إلى تنسيق وتعاون فعال بين القطاع العام والقطاع الخاص لضمان تنفيذها بنجاح وتحقيق الأهداف المرجوة. قد تواجه النظم الجمركية الخاصة تحديات فيما يتعلق بالتشريعات واللوائح المحلية والدولية، وقد تكون هناك حاجة لإجراء تعديلات لتوافق هذه النظم مع المتطلبات القانونية. واشكالية البحث ثم الهدف والمنهجية وفى النهاية عرض لبعض النتائج التى تم التوصل إليها وذلك على النحو التالى :

أولاً: إشكالية البحث

فى معرفة ماهو دور النظم الجمركية الخاصة فى تنمية الصادرات المصرية ؟

ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات :

١) هل يوجد تنظيم قانوني للإدارة الجمركية وخاصة النظم الجمركية الخاصة

٢) ما هي مدي أهمية وجود تنظيم قانوني للإدارة الجمركية

٣) ما هي القوانين التي تحكم الإدارة الجمركية والنظم الجمركية الخاصة

٤) هل يوجد رقابة قانونية فعلية للنظم الجمركية الخاصة.

ثانيًا: اهداف البحث

١) التعرف على النظم القانونية للسياسة الجمركية والنظم الجمركية الخاصة.

٢) ما مدى أهمية وجود تنظيم قانوني للنظام الجمركية الخاصة.

٣) ما هي الآليات التي تتبعها النظم الجمركية الخاصة و قوانين الصادرات

ثالثًا : أهمية البحث

نظراً للأهمية الكبيرة التي تلعبها النظم الجمركية وخاصة النظم الجمركية الخاصة في تنمية الصادرات وتحقيق تقدم الدول وكان من الضروري القيام بهذا البحث للتعرف على التنظيم القانوني وبيان القواعد التي تحكمها.

التعرف على مدى فاعلية النظم الجمركية في تنمية الصادرات المصرية

رابعًا: منهجية البحث

سيتم استخدام المنهج الوصفي عند وصف النظم الجمركية الخاصة، والمنهج التحليلي عند مناقشة الدراسة المقارنة لحالات الاستيراد والتصديرعلي المستوي المحلى و الدولي ، إذ نقوم بالاطلاع علي الأدبيات والدراسات التي تناولت الموضوع ونستخدم المنهج التحليلي عند تحليل البيانات والنتائج

خامسًا: خطة البحث

تضمن البحث عنوان النظم الجمركية الخاصة ودورها فى تنمية الصادرات المصرية وتناولنا البحث من خلال مبحث بعنوان أثر النظم الجمركية الخاصة على تعزيز الصادرات المصرية وقد قسم هذا المبحث إلى عدة مطالب تناولن فى المطلب الأول عرض لاستيراد البضائع التجارية وفى المطلب الثاني عرض للتخليص الجمركي للبضائع الموجه للتصدير ثم انتهينا من البحث بالخاتمة وعرض لأهم النتائج والتوصيات ثم قائمة المراجع.

المبحث الأول
أثر النظم الجمركية الخاصة على تعزيز الصادرات المصرية

النظم الجمركية الخاصة تلعب دورًا حاسمًا في تنمية الصادرات المصرية حيث يتم تطبيق تخفيضات جمركية أو إعفاءات على البضائع المصرية المصدرة، وهذا يسهم في تحسين تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية. تقليل الرسوم الجمركية يقلل من تكاليف الصادرات ويجعل المنتجات أكثر جاذبية للمستوردين و توفر الحكومة المصرية تسهيلات جمركية للشركات المصدرة، مثل تبسيط إجراءات التصدير وتسريع عمليات التخليص الجمركي. هذا يقلل من التكاليف والوقت اللازمين لإتمام العمليات الجمركية ويعزز كفاءة عمليات التصدير.

كما ان تقديم الدعم والتسهيلات للشركات المصرية فيما يتعلق بالترويج التجاري لمنتجاتها في الأسواق العالمية. تتضمن هذه التسهيلات المشاركة في المعارض والمؤتمرات الدولية والحصول على المعلومات التسويقية والتجارية اللازمة لتعزيز الصادرات وتوقع مصر العديد من الاتفاقيات التجارية الحرة مع دول ومناطق اقتصادية أخرى، مثل اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوروبي. تساهم هذه الاتفاقيات في تحسين انفتاح الأسواق وتوفير فرص تجارية جديدة للشركات المصرية ويتضمن ذلك تحسين البنية التحتية المرتبطة بالتصدير، مثل تطوير الموانئ والمطارات وتحسين خدمات النقل والشحن. توفر البنية التحتية المناسبة تسهيلات للشركات المصرية لتصدير منتجاتها بكفاءة وتكلفة منخفضة[1].

من الجدير بالذكر أن النظم الجمركية الخاصة وحدها ليست العامل الوحيد في تنمية الصادرات المصرية. هناك عوامل أخرى مهمة مثل التحسينات في بنية الصناعات المحلية، وتطوير البحث والتطوير والابتكار، و تعزيز جودة المنتجات والتعليم والتدريب، وتوفير الاستثمارات في البنية التحتية، وتعزيز الاستدامة البيئية. جميع هذه العوامل تتعاون معًا لدفع عجلة تنمية الصادرات المصرية وتعزيز التنافسية الدولية للبلاد. لتقنيات والتكنولوجيا الحديثة تلعب دورًا مهمًا في تطوير وتحسين النظام الجمركي، وتساهم في تحقيق الكفاءة والفعالية في عمليات الجمارك. إليك بعض الأمثلة على كيفية استخدام التقنيات الحديثة في النظام الجمركي[2]:

1-نظم المعلومات الجمركية (Customs Information Systems): يتم استخدام البرمجيات والأنظمة الخاصة بإدارة البيانات الجمركية ومعالجتها لتسهيل عمليات التصريح بالبضائع وتخليصها. هذه النظم تسمح بالتواصل الإلكتروني بين الجهات المعنية وتقديم الخدمات الجمركية عبر الإنترنت.

[1] 1- Alderman, H. (2002) "Subsidies as a Social Safety Net : Effectiveness and Challenges" Social Protection Discussion Paper Series, 0224. Washington, DC : World Bank

[2] 1-. Al-Amin, A.Q., Jaafar, A.H., Siwar, C. (2008), A Computable General Equilibrium Approach to Trade and Environmental Modelling In The Malaysian Economy," MPRA Paper 8772 Anderson, K., McKibben, W.J. (2000), Reducing coal subsidies and trade barriers: Their contribution to greenhouse gas abatement. Environment and Development Economics, 5, 457-481

2-لتقنيات البيومترية :(Biometric Technologies) تستخدم التقنيات البيومترية مثل البصمة والتعرف على الوجه لتحقيق الهوية الشخصية، مما يسهل التحقق من هوية الأفراد والمسافرين وتسهيل دخولهم أو خروجهم عبر الحدود.

3-التتبع والتتبع اللوجستي :(Tracking and Tracing) يتم استخدام تقنيات التتبع والتتبع اللوجستي مثل RFIDوباركود لتتبع حركة البضائع عبر سلسلة الإمداد وتحديد موقعها وحالتها بدقة عالية**الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)**:يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الجمركية الضخمة لتحديد الأنماط والاتجاهات والكشف عن الاحتمالات للتهريب **الجمركي أو الممارسات غير المشروعة الأخرى[3].**

4-التحليل الضوئي :(Scanning Technologies) يتم استخدام التحليل الضوئي لفحص وفحص البضائع والحاويات بدقة عالية للتأكد من مطابقتها للمواصفات والضوابط المعمول بها.

5-التوقيع الإلكتروني :(Electronic Signatures) يمكن استخدام التوقيع الإلكتروني لتقديم الوثائق والتصريحات الجمركية بشكل آمن وموثوق به عبر الإنترنت.

تلعب هذه التقنيات والتكنولوجيا الحديثة دورًا حيويًا في تحديث النظام الجمركي وتحسين كفاءته وشفافيته، مما يساهم في تسهيل حركة البضائع عبر الحدود وتحقيق أهداف الجمارك بشكل أكثر فعالية. ثالثا: استخدام تكنولوجيا المعلومات

يساعد استخدام النظم الآلية وتكنولوجيا المعلومات على سرعة وسهولة إنهاء الإجراءات الجمركية، ورفع كفاءة عملية تحصيل الضريبة، حيث يؤدي إلى الحد من المعاملات المباشرة بين التجار ورجال الجمارك، ومن ثم تضييق مجال التفاوض بينهما. كما توفر تكنولوجيا المعلومات بيانات مفيدة حول الوقت المستغرق في إنجاز المعاملات الجمركية والإفراج عن البضائع، واكتشاف التجار غير الملتزمين بسداد الضريبة المستحقة عليهم في الزمن المحدد وبالمستندات المناسبة، وتحديد الموظفين الذين يغالون في استخدام الكشف العيني (Bank World, 2000a).

ويستلزم التوسع في استخدام النظم الآلية وتكنولوجيا المعلومات أربعة متطلبات أساسية. يتعلق الأول منها **بتبسيط وتنميط الإجراءات الجمركية وتصميمها بحيث تقوم على مبدأ "التقييم الذاتي"، بقدرة التاجر على أن يحدد بنفسه ما عليه من ضرائب جمركية بناء على فهمه الواضح للقواعد والإجراءات، وتقديمها ضمن إقراره الجمركي. ويختص الثاني بمعالجة قضية التجارة الإلكترونية من الناحيتين الفنية والقانونية. أما الثالث فيرتبط بضرورة العمل على بناء قواعد بيانات متكاملة عن أسعار ونوعيات مختلف البضائع والتجار وتحديثها بصورة مستمرة وتوثيق علاقات التعاون بين الإدارة الجمركية [4].**

[3] 2- Arze del Granado, Javier, David Coady, and Robert Gillingham (2012) "The Unequal Benefits of Fuel Subsidies: A Review of Evidence for Developing Countries" World Development, Vol. 40(Novmber) , PP: 2234–48.

1- Cassing, James, Samiha Fawzy, Denis Gallagher, and Hanaa Kheir-El-Din. 2002 Enhancing Egypt's Exports." In Catching Up with the Competition: Trade Opportunities and Challenges for

المطلب الاول

استيراد البضائع التجارية

وفقا لالتزام مصر بالامتثال لمنظمة التجارة العالمية، ووفقًا لأحكام المادة 3 (الأحكام المسبقة) من القرار الوزاري الصادر عن مؤتمر بالي حول اتفاقية تيسير التجارة، فقد طورت منظمة الجمارك العالمية آلية الأحكام المسبقة لتقديم قرارات بشأن تصنيف السلع وبلد منشئها وتقدير قيمتها قبل استيراد السلع أو تصديرها،

مما يساعد التجار على اتخاذ قرارات عمل مستنيرة مبنية على أحكام ملزمة قانونًا، وممّا يسهل الإعلان عن البضائع، وبالتالي عملية الإفراج والتخليص، حيث يكون قد تم بالفعل إجراء التقييمات الحاسمة فيما يتعلق بالبضائع في الحكم المسبق. وتعتبر الأحكام المسبقة ملزمة في جميع المناطق الجمركية وفي جميع مكاتب الجمارك، وهي صالحة لفترة محددة من الزمن.

الحكم المسبق هو قرار كتابي رسمي صادر عن سلطة الجمارك يقدم لمقدم الطلب تقييماً ل:[5]

تصنيف السلع في التصنيف الجمركي العام للتعريفات

1-المنشأ

2-العملية التي ينبغي تطبيقها على عنصر معين لتحديد القيمة الجمركية، قبل إجراء عملية الاستيراد أو التصدير، لفترة محددة.

قبل وصول البضائع: يمكن القيام بالإجراءات من أي نقطة لوجيستية جمركية (ليس من الإجباري أن تكون نفس نقطة إدخال البضائع) ، ويتم تنفيذ جميع الخطوات في نفس مكاتب السلطات الجمركية دون فصل الأحكام المسبقة عن التصاريح الفورية حيث ان المستندات المطلوبة هي:

[5] Lanna, Antonella Saraiva. 2001. "Brazilian Customs Risk Management Model Selection of Import Operations for Customs Examination." Inter-America

ب) جميع أنواع الشركات:

1. تتضمن استمارة الطلب البيانات التالية:
   - اسم مقدم الطلب والاسم التجاري والميزة التجارية إن وجدت.
   - عنوان النشاط
   - نوع النشاط
   - مجموعات المنتجات الرئيسية المطلوبة للتصدير.
   - العلامة التجارية، إن وجدت.

2. نسخة رسمية من السجل التجاري تبين التصدير كأحد الأنشطة التجارية للشركة، مع رأس مال لا يقل عن 50,000 (خمسين ألف جنيه مصري).
3. خطاب رسمي من الشركة يحدد المسؤول على التصدير والشخص الذي يتمتع بحق الإدارة والتوقيع باسم الشركة.
4. شهادة "ممارسة التصدير" تحت اسم المسؤول عن التصدير (صادرة عن مركز تدريب التجارة الخارجية - وزارة التجارة والصناعة).
5. تصريح من كل الشركاء والمديرين العامين والمسؤول عن التصدير يفيد بعدم إدانة أي أحد منهم بجناية أو بعقوبة تفيد حرمانه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، وبعدم صدور حكم نهائي ضد أي أحد منهم لارتكابه جريمة احتيال أو الإفلاس، وبأنه لم يتم شطب أو إلغاء رخصة التصدير الخاصة بهم من سجل المصدرين خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

26

فروع الشركات الأجنبية

1. تتضمن استمارة الطلب البيانات التالية:
   - اسم مقدم الطلب والاسم التجاري والميزة التجارية إن وجدت.
   - عنوان النشاط
   - نوع النشاط
   - مجموعات المنتجات الرئيسية المطلوبة للتصدير.
   - العلامة التجارية، إن وجدت.

1 . إعلان من المستورد يطالب فيه بحكم مسبق. يتم ذلك في مكتب الجمارك

2 . نسخة من بوليصة الشحن

3 . نسخة من الفاتورة التجارية تحتوي على وصف واضح للبضائع ورموز النظام المنسق.

4 . ملاحظة: يجب أن تكون البضائع جديدة ومعيارية.

5 . نسخة من قائمة العبوة.

وبعد مراجعة الوثائق، يتم تحديد التعريفات الجمركية والرسوم و بعد دفع الرسوم الجمركية سيحصل المستورد على "إذن الإفراج" الذي يوضح العُروض للمراقبة وشروط الإفراج المطلوبة، مصحوبة بالنسخ المختومة من الفاتورة التجارية وقائمة العبوة، كما سيتم إرسال نسخة إلكترونية من هذه الوثائق إلى الجمارك في ميناء الوصول.[6]

بعد وصول البضائع:

يجب أن تتم الإجراءات في الجمارك في ميناء الوصول و يجب على المستورد تقديم المستندات التالية.

1 . إذن الإفراج الجمركي.

2 . النسخة الأصلية من إذن تسليم خط الشحن.

3 . الوثائق الأصلية)الفاتورة التجارية، قائمة العبوة، شهادة المنشأ، وأي شهادات أخرى مصحوبة

ثم تحدد الجمارك مسار الإفراج (أخضر أو أحمر) :

- **في حالة مسار الإفراج الأخضر**:

بعد الانتهاء من العرض للمراقبة المطلوب، سيحصل المستورد على إذن الإفراج الرسمي الذي يتم ختمه بعد الانتهاء من العروض وختم "لا مانع من الإفراج" مصحوبًا بالنسخ المكررة من الفاتورة التجارية وقائمة العبوة و سيتم إرسال نسخة من إذن الإفراج إلى مَنفَذ الإفراج من أجل الإفراج عن البضائع، وسيتم إخطار الإدارة الإلكترونية للحكم المسبق باستكمال الإجراءات والإفراج عن السلع.7

- **في حالة المسار الأحمر:**

يجب إجراء إجراءات الفحص المادي)الامتثال للجمارك، والإجراءات التنظيمية والأمنية(في نفس الوقت بالنسبة للبضائع الواردة و في حالة الامتثال، سيتم اعتماد نفس خطوات المسار الأخضر.في حالة عدم الامتثال، سيتم سحب إذن الإفراج الأصلي وإعادته إلى وحدة الإصدار في الجمارك برفقة نسخة من العرض للمراقبة تبين سبب الرفض وسيحصل المستورد على مراسلة رسمية بالرفض وسببه، والإجراءات المطلوبة لإعادة التصدير أو الإتلاف. وسوف تقوم الوحدة الجمركية للأحكام المسبقة برد الرسوم والضرائب المدفوعة.8

دليل إجراءات الجمارك عند الاستيراد والتصدير مصر،مصلحة الجمارك 2020،ص6.18

دليل إجراءات الجمارك عند الاستيراد والتصدير مصر،مصلحة الجمارك 2020،ص718

8 ابو المجد ، مسعد حمدى محمود ، اطار مقترح لتطوير السياسات الجمركية لتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة عين شمس - معهد البيئة - العلوم الاقتصادية والقانونية والادارية البيئية ، 2015،ص45.

المطلب الثاني

التخليص الجمركي للبضائع الموجه للتصدير

تتولى مصلحة الجمارك المصرية، التي تعمل تحت إشراف وزارة المالية، مسؤولية تخليص البضائع إلى مصر. لا يجوز للسلع المستوردة الدخول قانونياً إلى المعاملات التجارية المصرية حتى تصل الشحنة إلى ميناء الدخول وتسمح الجمارك بتسليم البضائع. يتم إدراج بيانات الاستيراد والوثائق المطلوبة من قبل المستورد أو وكيل الجمارك.

في هذه المرحلة، تقوم الجمارك بإدراج طلب سداد الرسوم الجمركية وإيصال وبناء عليه يُطلب من المستورد دفع الرسوم وضرائب القيمة المضافة المطابقة ويتم إصدار إيصالات دفع الرسوم والضرائب من قبل هيئة الجمارك في وزارة المالية. ثم يتم ختم طلب سداد الرسوم الجمركية والإيصال بختم الحكومة لإنهاء إجراءات التخليص الجمركي.

و تتم جميع المدفوعات في مكاتب الجمارك ما عدا الخطوة الأولى التي تتم داخل البنوك التجارية. تتمثل طرق الدفع فيما يلي:

- **الخصم من الحساب الجاري لوكيل التخليص لدى السلطات الجمركية.**
- **الإيداع المصرفي.**
- **الشيكات المعتمدة.**

تُصدر المنتجات المصرية مباشرة عن طريق الجمارك دون اشتراط الحصول على الموافقة الجمركية، باستثناء المنتجات النفطية؛ في حين يجب الحصول على موافقة الهيئة المصرية العامة للبترو ل فيما يتعلق بتصدير غاز البوتان، والنفط، ومادة النافثا، ووقود النفاثات، ومواد التشحيم، والكيروسين، والوقود الشمسي،ووقود الديزل، والزفت، والأسفلت.[9]

ولا تُصدّر المواد المصنعة إلا إذا كانت الشركات التي أنتجتها تحمل سجلا صناعيا صالحا، ولا يجب تصدير هذه البضائع إلا من خلال هذه الشركات أو ممثليها أو بناء على موافقة أو شهادة ترخيص. **[10]**

ثانيا: مواءمة الحوافز الممنوحة للموارد البشرية

يعتمد نجاح جهود إصلاح وتطوير الإدارة الجمركية بصورة رئيسية على رفع كفاءة وفاعلية ونزاهة العاملين بها. وقد قامت بعض الدول النامية بإصلاح قواعد الإدارة الحكومية بها والسماح بإنشاء هيئة مستقلة للإيرادات الضريبية بهدف توفير رواتب وحوافز ومزايا اجتماعية مناسبة للعاملين في الإدارة الجمركية.

[9] Djankov, S., R. La Porta, F. Lopez de Silanes, and A. Shleifer. 2002. "The Regulation of Entry." Quarterly Journal of Economics, February.

1- 2001. "Increasing the Effectiveness of Pre-shipment Inspection Services."PREMnotes, Economic Policy, no. 53, May

ويعتبر التدريب مكونا رئيسيا في عملية التطوير الجمركي، خاصة فيما يتعلق بطرق التثمين البديلة والمتاحة وفقا لاتفاقية الجات لتحديد القيمة للأغراض الجمركية، و باستخدام الرقابة الانتقائية
والأدوات الفنية لإدارة المخاطر وللمراجعة والتدقيق اللاحق على الإفراج الجمركي. وذلك بالإضافة إلى التدريب على التعامل مع النظم الآلية وتكنولوجيا المعلومات، والأجهزة الحديثة للكشف على .(Rege, 2002; Hors, 2001; World Bank, 2000a) البضائع

أولاً:-المفهوم -الإطار المؤسسي والتنظيمي- التعاون مع الجمارك

تمهيد وتقسيم تعددت التعريفات المرتبطة بالوسيط أو المخلص الجمركي في التشريعات المختلفة، وبالتالي قد يختلف الإطار المؤسسي والتنظيمي لوظيفة المخلص الجمركي من دولة إلى لآخري ليس هذا فحسب، بل قد يختلف من فترة زمنية إلي أخري داخل نفس الدولة تبعا لتغير الظروف الاقتصادية أوالاجتماعية أوالسياسية . وتبعا لذلك نتناول المفهوم والإطار المؤسسي والتنظيمي لوظيفة المخلص الجمركي وجوانب تعاونه معا الادارةالجمركية من أجل تيسير التجارة الخارجية، وذلك علي النحو التالي :أولاً: مفهوم الوسيط الجمركي

.ثانًيا: التعاون بين الوسطاء الجمركيين والادارة الجمركية .

مفهوم تعددت التعريفات المرتبطة بالوسيط أو المخلص الجمركي في التشريعات المختلفة نذكر منها علي سبيل المثال الآتي - :المخلص الجمركي هو الشخص التي تتضمن مهنتة تخليص البضائع من الحواجز الجمركية للمستوردين والمصدرين. ويشمل ذلك إعداد المستندات والتقديمات الإلكترونية، وحساب ودفع الضرائب والرسوم، وتسهيل التواصل بين السلطات الحكومية والمستوردين والمصدرين -المخلص الجمركي هو الشخص أو الجهة التي تكون على دارية ومعرفة جيدة بكل القوانين التي تنظم عمليات الاستيراد والتصدير، وقادر على ذلك. - وسطاء الجمارك هم أفراد وسطاء للجمارك وفقا التفاقية كيويو المعدلة هم " طرف ثالث" وتعني أي شخص ممن يتعاملون مباشرة مع الجمارك لمصلحة أي شخص آخر، أو بالانابة عنه فيما يتعلق بإستيراد البضائع أوتصديرها أو نقلها أو تخزينها - .المخلص **الجمركي، فى القانون** الجمركي المصري في هو" كل شخص طبيعي أو معنوي مرخص له من المصلحة بالقيام بإعداد البيان عن صاحب البضاعة .11

الجمركي وتوقيعه وتقديمة للجمارك، وإتمام الاجراءات نائب في ضوء التعريفات سالفة الذكر يمكن وضع تعريف من وجهة نظر الباحث يتفقً، وذلك علي النحو التالي: المخلص الجمركي هوً مانعا مع هدف البحث ويكون جامعا "أي شخص طبيعي أو معنوي مرخص، يتولي الوساطة بين مجتمع الأعمال والإدارة الجمركية

[11] فرحات، مدحت محمد على ، مشاكل تحديد القيمة محاسبياً لأغراض الضريبة الجمركية في ظل الضريبة الجمركية ، دار النهضة العربية ،2004، ص123.

من جانب والإدارة الجمركية والإدارات الأخرى ذات الصلة من جهة اخرى، تحقيقا لأهداف المجتمع ". وتتمثل أركان هذا التعريف في الآتي :الركن الاول: المخلص الجمركي أي شخص طبيعي أو معنوي مرخص يسمح لكل من الأفراد)الأشخاص الطبيعيين(والشركات)الأشخاص الاعتباريين بأن يصبحوا وسطاء مرخصين ، وذلك في الحالات التي يكون فيها الترخيص مطلوب من أجل ضمان تكافؤ الفرص للجميع وتوفر أوسع للوسطاء. [12]

الشكل رقم (1): التكلفه الماليه للإفراج الجمركي في مصر وبعض الدول العربيه

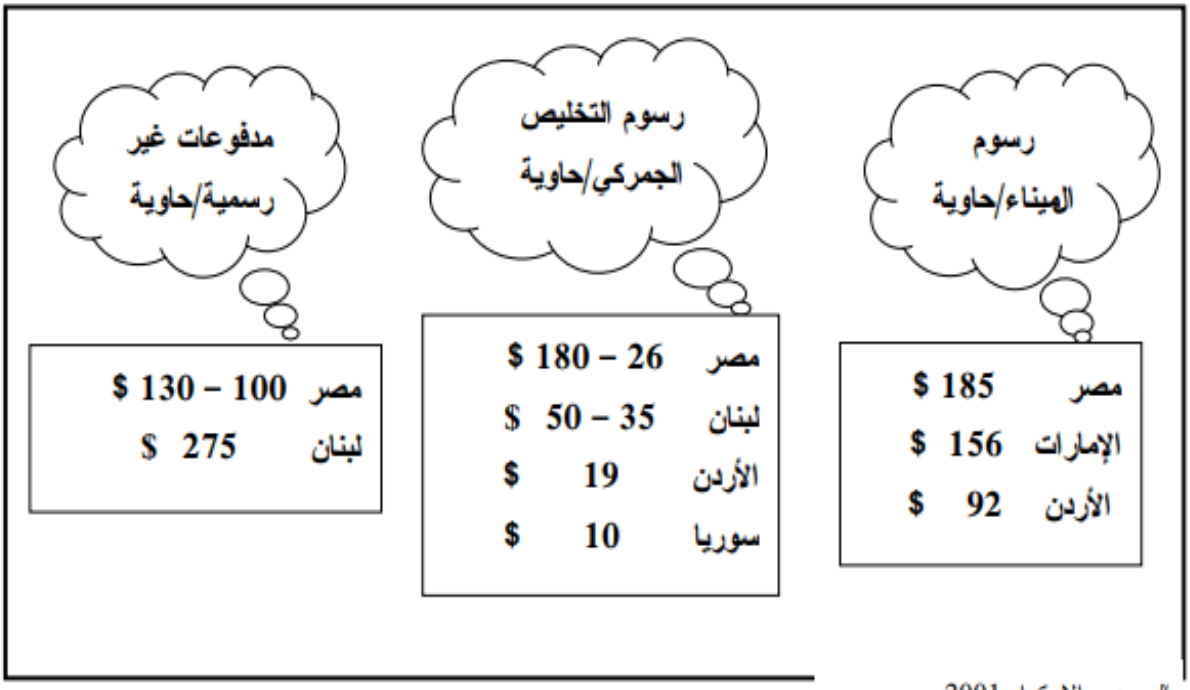

المصدر: الإسكوا، 2001.

ويتم تحديد نطاق خدمتهم عادة عن طريق الترخيص/ الأطراف التنظيمية، وغالبا يكون لدى مخلصي الجمارك ً ما قيود وظيفية وجغرافية في تقديم خدماتهم، ومع ذلك هناك مخلصي الجمارك غير الرسميين الذين يستأجرون ترخيص مخلص مرخص للتعامل مع التخليص الجمركي والأعمال الأخرى ذات الصلة. ويعد الأصل جعل استخدام خدمات المخلص الجمركي "اختياري" للمستورد/ المصدر، ومع ذلك مازال هناك استخدام إلزامي من جانب بعض الدول.[13]

12 ابو المجد ، مسعد حمدى محمود ، اطار مقترح لتطوير السياسات الجمركية لتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة عين شمس - معهد البيئة - العلوم الاقتصادية والقانونية والادارية البيئية ، 2015،ص17.

13.2023 رمزي إبراهيم محمد.، القانون الواجب التطبيق في منازعات عقود التجارة الإلكترونية.

ويعد التعليم المتخصص وبرنامج التطوير المهني من المتطلبات الأساسية للمخلصين الجمركيين، لأن ذلك يعزز معدل الامتثال لمتطلبات الاستيراد والتصدير الوطنية بما في ذلك تحصيل الإيرادات ومتطلبات السلامة والأمن. وتختلف متطلبات الترخيص للمخلصين الجمركيين، عند الاقتضاء، من بلد إلى آخر وتعتمد على التشريعات الوطنية وجداول الأعمال المحلية.

وتتحمل إدارة الجمارك مسئولية التنظيم والتراخيص للمخلصين الجمركيين في أغلب الدول. ويتعين على مخلصي الجمارك المرخصين، عند الاقتضاء، الوفاء بالعديد من الالتزامات والمسؤوليات حسب التشريعات واللوائح الوطنية للبلد المرخص لهم فيه، وذلك أثناء أداء العديد من الأنشطة نيابة عن التجار. ويمكن لجوء الدول لعدة عقوبات محتملة -عند الإخلال بالتزامتهم- منها الإيقاف عن العمل والإنهاء والغرامة والعقوبة والمقاضاة، وكلها عقوبات يمكن اللجوء لمزيج منها ولا يستبعد كل منهما الآخر.[14]

ولعل وجود رابطة للمخلصين الجمركيين يعدً لادارات الجمارك والمخلصين على حد سواء ، حيث يمكن للرابطة تقديم رؤىً قيما موردا من أعضائها وعنهم إلى الجمارك ، مع دعم أعضائها بالمشورة والتدريب . الركن الثاني: الوساطة بين مجتمع الأعمال والإدارة الجمركية والإدارات الأخرى ذات الصلة يعد الأصل هو قيام التجار بأعمال التخليص الجمركي علي البضائع المستوردة و/أو المصدرة، كما يخضع التجار الذين يقومون بالتعامل مع إجراءات التخليص الجمركي الخاصة بهم لمتطلبات مشابهة إلى حد كبير لمتطلبات مخلصي الجمارك على تشريعات ولوائح الدولة.، وفي حالات كثيرة يقوم المخلص الجمركي بدورا اعتماد الوساطة بين التجار أو مجتمع الأعمال والادارة الجمركية. ويتم تحديد نطاق خدمتهم عادة عن طريق الترخيص والشروط المنصوص عليها فيه وعلى النحو المتفق عليه بينه وبين التاجر. وتتمثل أهم مهام المخلص الجمركي في: استيفاء عملية الاستيراد أو التصدير لكافة الأنظمة والشروط والقوانين المحددة، ويعمل بمثابة صلة وصل مجتمع الأعمال والإدارة الجمركية والإدارات الأخرى ذات الصلة وبين الجهات الحكومية المسئولة عن هذا النوع من الأنشطة، يقوم باستخراج كل الوثائق والمستندات المطلوبة .وهناك العديد من الإجراءات المعوقات فى مصر وبعض الدول العربية والتى تؤثر بالسلب على تنمية الصادرات .

[14] ابو المجد ، مسعد حمدى محمود ، اطار مقترح لتطوير السياسات الجمركية لتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة عين شمس - معهد البيئة - العلوم الاقتصادية والقانونية والادارية البيئية ، 2015،ص12.

من

الشكل رقم (3): تعدد الإجراءات الجمركيه وعدم وضوحها في مصر وبعض الدول العربيه

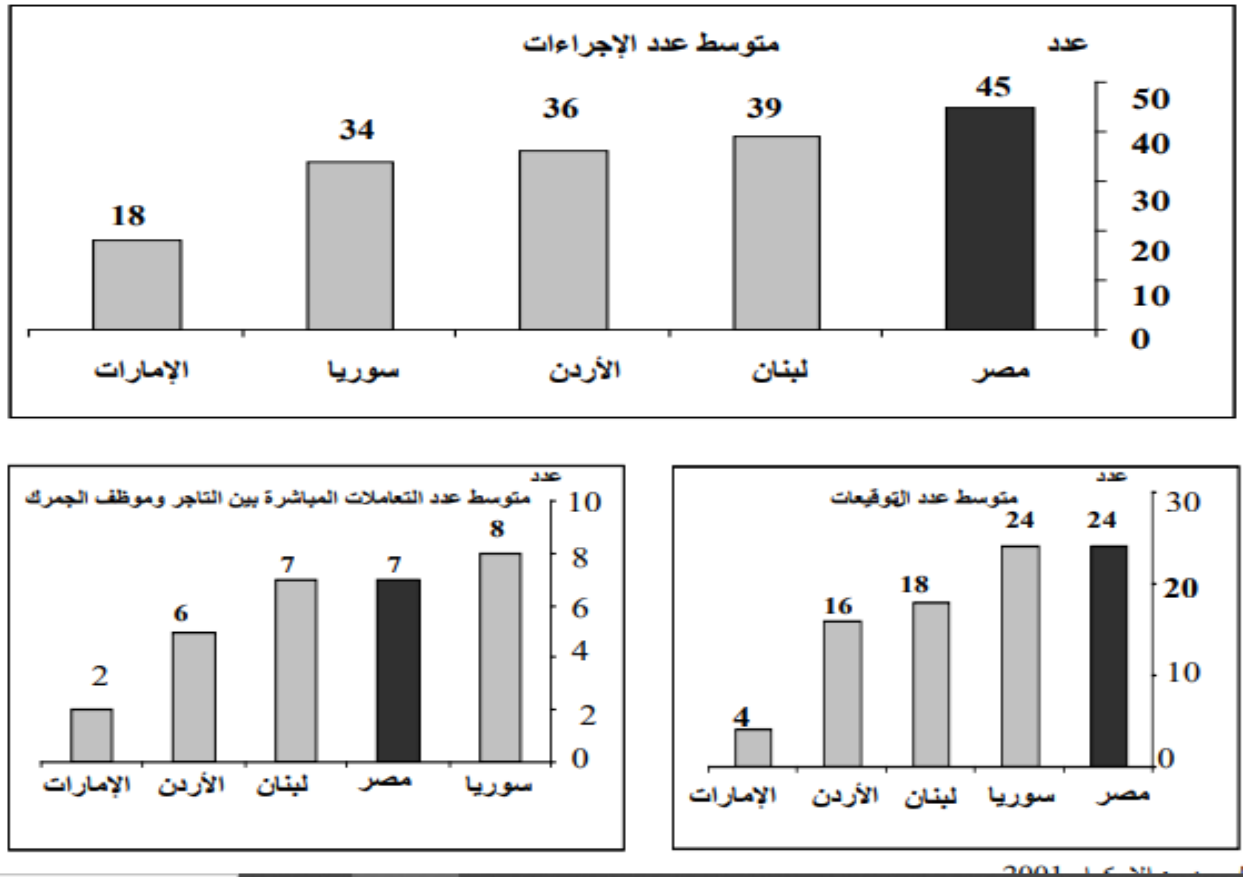

من خلال هذا البحث ثار تساؤل هام كيف يمكن تحقيق إدارة جمركية أكثر كفاءة وفاعلية؟

للإجابة على هذا التساؤل كان لابد من التطرق لطبيعة السياسة الجمركية من جميع المناحى وذلك بهدف رفع كفاءة وفاعلية وعدالة الإدارة الجمركية في مصر، وذلك في ضوء تجارب الدول الأخرى ومع الأخذ في الاعتبار ما تبذله الحكومة المصرية حاليا من جهود ملموسة لتذليل صعوبات ومشاكل التعامل مع الإدارة الجمركية، إدراكا منها أن كفاءة هذه الإدارة وفاعليتها تلعب دورا جوهريا في دعم وتنمية الصادرات وإيجاد مناخ جاذب للاستثمار، بالإضافة إلى توفير قدر هام من الإيرادات الحكومية. كما استعرضنا ذلك في البداية وتحديد الملامح الرئيسية للإدارة الجمركية مع برنامج وزارة المالية للإصلاح الجمركي، ووضع مقترحات لتطوير الإدارة الجمركية ووفقاً لخطة التنمية والإصلاح الاقتصادى .من خلال النظم الجمركية الخاصة.[15]

[15] مصلحة الجمارك. .2020 مشروع الإصلاح الجمركي. وزارة المالية، 19 سبتمبر2020.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يمكن القول إن النظم الجمركية الخاصة تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق النجاح والاستدامة لصادرات مصر. تواجه مصر تحديات في تعزيز صادراتها وتوسيع حصتها في الأسواق العالمية، وتعتبر النظم الجمركية الفعالة والمتقدمة أداة أساسية للتغلب على هذه التحديات.

من خلال تطبيق نظام جمركي يركز على تسهيل الإجراءات وتبني التكنولوجيا الحديثة، يمكن لمصر تحسين كفاءة العمليات الجمركية وتقليل البيروقراطية، مما يعزز الوقت والتكلفة اللازمة لتصدير المنتجات. كما يمكن للنظام الجمركي الفعال أن يسهم في تعزيز الثقة لدى المستوردين الأجانب وزيادة فرص التجارة والاستثمار.

علاوة على ذلك، تلعب الرقابة الجمركية الصارمة دورًا هامًا في حماية المنتجات المصرية وضمان الامتثال للمعايير الدولية والمتطلبات القانونية. يمكن لنظام جمركي فعال أن يساهم في منع تهريب السلع غير القانونية أو المضرة بالاقتصاد المصري.

ومع ذلك، يجب أن يتم تنفيذ النظم الجمركية بطريقة متوازنة تحقق التوازن بين التسهيلات والرقابة، وتضمن تجارة عادلة ومنصفة. يجب أن يتم تطبيق النظم الجمركية بشفافية وشمولية، وضمان توفير المعلومات والتوجيهات اللازمة للمصدرين والمستوردين.

بالاعتماد على الخبرات والدروس المستفادة من الدول الأخرى التي تطبق نظم جمركية فعالة، يمكن لمصر تحسين أداء قطاع الصادرات وتعزيز تنافسيتها العالمية. من خلال تحسين النظم الجمركية وتبني التكنولوجيا الحديثة، يمكن لمصر تعزيز التجارة الدولية وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

النتائج

- **ضرورة تفعيل** "النافذة الواحدة "يسهم في تقليل الزمن المستغرق للإجراءات الجمركية، وخفض التكاليف الإدارية على المصدرين.
- **خفض تكاليف الإنتاج**: تأثير النظم الجمركية مرتبط بقدرة الحكومة على تقليل تكاليف الإنتاج المحلية، مثل تكاليف الطاقة والخامات.
- **أثر سياسات سعر الصرف**: رغم خفض قيمة الجنيه، لم يحقق ذلك دعمًا كافيًا للصادرات بسبب تأثير التضخم المرتفع.
- **تحسين البنية التحتية التجارية**: تطوير الموانئ والمناطق اللوجستية الخاصة يعزز سرعة وكفاءة تصدير المنتجات.
- **تشجيع الاستثمارات الأجنبية**: استقطاب استثمارات أجنبية تسهم في تحسين قدرات الإنتاج الموجهة للتصدير.

- **التوسع في اتفاقيات التجارة الحرة**: الانضمام إلى اتفاقيات جديدة أو تحسين شروط الاتفاقيات الحالية يعزز نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق العالمية.
- **التوافق مع المعايير الدولية**: التركيز على الالتزام بمعايير الجودة والبيئة والصحة لزيادة قبول المنتجات في الأسواق الخارجية.
- **تحفيز الصادرات الصناعية والزراعية**: دعم القطاعات ذات الأولوية التي تتمتع بميزات تنافسية، مثل الصناعات الغذائية والهندسية.
- **تقليل المعوقات الإدارية**: تسهيل الإجراءات البيروقراطية وتوحيد المستندات المطلوبة لعمليات التصدير.
- **تحسين الخدمات المساندة للتصدير**: تقديم خدمات مثل التأمين التجاري والتمويل للمصدرين بأسعار فائدة مناسبة.
- **تعزيز الابتكار الصناعي**: الاستثمار في البحث والتطوير لخلق منتجات تنافسية ذات قيمة مضافة عالية.
- **تعميق التصنيع المحلي**: تقليل الاعتماد على المكونات المستوردة من خلال دعم الصناعات المحلية المكملة.
- **إصلاح النظام الجمركي الكلي**: ضمان وجود سياسات جمركية مرنة وداعمة لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على التصدير.
- **التوسع في الأسواق الجديدة**: التركيز على فتح أسواق جديدة في إفريقيا وآسيا لتعزيز تنويع الصادرات.
- **التعاون الإقليمي**: استغلال الموقع الجغرافي لمصر كحلقة وصل بين الأسواق الأوروبية والإفريقية.

التوصيات

١- وضع اليات وميكانيزمات جمركية من قبل المشرع تعود بالنفع للمتعاملين بالأنظمة الجمركية لرفع كفاءة وفاعلية وعدالة الإدارة الجمركية فى مصر.

٢- وتعتبر القوانين والسياسات الجمركية التي تفرضها الدول تؤثر على تكاليف الصادرات وتنافسية المنتجات في الأسواق الخارجية وتفرض الرسوم الجمركية على البضائع المصدرة في البلد المستورد و تؤدي المعدلات العالية للرسوم الجمركية إلى زيادة تكاليف الصادرات وتقليل تنافسية المنتجات في الأسواق الخارجية.

٣- ضرورة توفير بنية تحتية متكاملة، للعمل على زيادة الإستثمارات بتحسين البنية التحتية اللوجستية مثل الموانئ والمطارات لسهولة تدفق البضائع وتقليل تأخيرات التفتيش الجمركى .

٤- إزالة الصعوبات التى يواجهها المتعاملون مع الإدارة الجمركية فى مصر فى الوقت الراهن فى ارتفاع تكلفةالمعاملات الاقتصادية وزيادة الدافع على التهرب الجمركى وانخفاض فى معدل تحصيل الضريبة الجمركية. وجود قواعد وإجراءات واضحة وبسيطة وعادلة،

٥- العمل على وجود اجراءات واضحة ووضعها موضع التطبيق بسهولة وبأقل تكلفة ممكنة بما يشجع كلا من طرفي العلاقة على اتباع سلوك يتسق واعتبارات الكفاءة والفاعلية

٦- الإسراع في التغلب على المعوقات التي تعارض تدفق البضائع إيجاد الحلول الالزمة لها للوصول إلى ما وصلت إليه دول العالم المتقدم في هذا المجال

٧- توفير مناخ استثمارى يعمل على تشجع الصادرات وجلب المزيد من اللإستثمار وفقا لخطة التنمية الإقتصادية 2030.

٨- استخدام تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات فى عمليات الجمارك لتحسين الكفاءةوالشفافية .

٩- التدريب المستمر لموظفى الجمارك لتعزيز مهارتهم وفهمهم للتطورات الجديدة مما ينعكس على أداء مصلحة الجمارك والامتثال لمتطلبات الاستيراد والتصدير .

أولاً المراجع باللغة العربية

١- دليل إجراءات الجمارك عند الاستيراد والتصدير مصر

٢- أ.د / عادل المهدى، أ.د / أمانى فاخر، إسراء صلاح محمود ، دور المعلومات التجارية الدولية في تنمية الصادرات المصرية ذات الميزة النسبية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد 35 - العدد 1 (متخصص فى العلوم الاقتصادية)

٣- فرحات، مدحت محمد على ، مشاكل تحديد القيمة محاسبياً لأغراض الضريبة الجمركية في ظل الضريبة الجمركية

٤- ابو المجد ، مسعد حمدى محمود ، اطار مقترح لتطوير السياسات الجمركية لتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة عين شمس - معهد البيئة - العلوم الاقتصادية والقانونية والادارية البيئية ، 2015 –

٥- رمزي إبراهيم محمد.، القانون الواجب التطبيق في منازعات عقود التجارة اإللكترونية.2023.

٦- عمل رقم ،33 القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، نوفمبر.

٧- جريدة الأهرام، 22 يونيو ،2002 ص .24

٨- مصلحة الضرائب على المبيعات. 2002أ. الثقافة الضريبية، مجلة شهرية، العدد العاشر، إبريل.

٩- _____. 2002ب. الثقافة الضريبية، مجلة شهرية، العدد السابع عشر، نوفمبر.

١٠- _____. 2001أ. الثقافة الضريبية، مجلة شهرية، العدد الثالث، سبتمبر.

١١- _____. 2001ب. الثقافة الضريبية، مجلة شهرية، العدد الخامس، نوفمبر.

١٢- مصلحة الجمارك. .2002 مشروع الإصلاح الجمركي. وزارة المالية، 19 سبتمبر.

١٣- مراد، عبد الفتاح. .2002 شرح قوانين الجمارك. الإسكندرية: شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الإلكتروني.

ثانياً رسائل الدكتوراه

1-فرحات، مدحت محمد على ، مشاكل تحديد القيمة محاسبياً لأغراض الضريبة الجمركية في ظل إتفاقية الجات وأثرها على الموازنة العامة للدولة ، جامعة بنها - كلية التجارة – المحاسبة ، 2010.

ثالثاً المراجع باللغة الإنجليزية

1-Bhatnagar, Subhash. 2001. "Philippine Customs Reform." The World Bank Governanc and Public Sector Reform Sites, Uhttp : // www1. worldbank. org/ publicsector /egphilippinescustomscs.htmU, 4/9/2002.

2-Djankov, S., R. La Porta, F. Lopez de Silanes, and A. Shleifer. 2002. "The Regulation of Entry." Quarterly Journal of Economics, February.

3-Draper, Charles. 2000. "Reforming Customs Administration: The Unlikely Case of Bangladesh." WB/IDB workshop on Radical Solutions for Fighting Corruption in the Public Sector: Examples from Tax and Customs, Uhttp: // www1 . worldbank . org /wbiep /trade/excompete/Draper_customs.pdfU, Novembe.

4-Hoekman, B., and Michel Kostecki. 2001. The Political Economy of the World Trading System. Second Edition. Oxford University Press.

5-Hors, Irene. 2001. "Fighting Corruption in Customs Administration: What Can We Learn From Recent Experiences?" OECD Technical Paper no. 175. OECD Development Centre, April.

6-International Monetary Fund (IMF). 2002. “Nobel Laureate North Argues Institutions Have Crucial Role in Economic Growth.” IMF Survey, June 10.

7-Janet Tay Consultants Pte. Ltd. 2002. Facilitating Trade: The East Asian Experience in a Comparative Context. Singapore, May 15.

8-Johnson, Noel. 2001. "Committing to Civil Service Reform: The Performance of PreShipment Inspection under Different Institutional Regimes." World Bank Policy Research Working Paper no. 2594, April.

9-Kheir-El-Din, Hanaa. 2000. "Enforcement of Product Standards as Barriers to Trade: The Case of Egypt." In Trade Policy Developments in the Middle East and North Africa, edited by B. Hoekman and H. Kheir-EL-Din. Mediterranean Development Forum.

10-Lanna, Antonella Saraiva. 2001. "Brazilian Customs Risk Management Model Selection of Import Operations for Customs Examination." Inter-America DevelopmenBaUwww.iadb.org/int/customsjpn/Practicas/Risk %20 .

11-Madani, Dorsati, and Marcelo Olarreaga. 2002. "Politically Optimal Tariffs: An Application to Egypt." World Bank Policy Research Working Paper no. 2882,Septembe.

12-United Nations. 2002. Trade Facilitation in a Global Trade Environment. EconomicCommission forEurope,March.

13-World Bank. 2002. "Best Practices in Customs Reform: Less 2001. "Increasing the Effectiveness of Pre-shipment Inspection Services".PREMnotes, Economic Policy, no. 53, 2001. "Increasing the Effectiveness of Pre-shipment Inspection Services".PREMnotes, Economic Policy, no. 53, May

رابعاً المقالات على مواقع الأنترنت7

1-تقارير الخطة الخمسية ، ومتابعة أدائها ،تقارير مختلفة

2-وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ،العدد66

3-وزارة الاقتصاد النشرة الشهرية مايو 2021

 http://www.miic.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx

4-التقرير الاقتصادى العربى الموحد ايلول 2022

http://www.arabfund.org/Default.aspx?pageId=396

5-بعض تقارير البنك الدولى أعداد مختلفة

6- وزارة المالية تقارير مختلفة عن مصلحة الجمارك

7-البنك الأهلى المصرى النشرة الاقتصادية العدد الرابع 55سنة 2021

8-تقارير من منظمة التجارة الخارجية وفقاً لإنتقال السلع والبضائع بين دول العالم

9-البنك المركزى المصرى تقارير مختلفة

/https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Page